الأمن الإنساني والتحديات البيئية

أ.م.د.نوال يونس محمد
د.سلطان أحمد خليف

ملخص:

قادت التطورات المعاصرة التي شهدها العالم إلى بلورة تحديات بيئية متنوعة أسهمت في الحد من تحقق الأمن الإنساني، مما يفسر لنا وقوع البشرية تحت طائلة تلك التحديات التي تنوعت مصادرها وامتدت تأثيراتها، مما أسهم في الحد من امكانية الاستدامة البيئية ، وفي ذلك مدخلا لاعتماد آليات معاصره تستمد حيويتها من واقعيتها وتأثيراتها من قوة فعلها سعيا لاقرار اسس التحسن في الاداء البيئي ، وبغية تحقيق تلك المآرب البيئية فان الامر يستلزم تنطيق تلك التحديات في ظل تصور شمولي قادر على تشخيصها مثلما يمتد الى احتوائها والسعي لامتصاصها والاكثر جعلها نقاط قوة وعوامل دفع بدلا" من عدها مؤشرات ضعف ومواقع انحسار وتراجع للاداء البيئي، وهذا لايمكن اقراره دون الاستدلال ببعض الشواهد القرآنيه التي تدعم صيرورة البناء البيئي الرامي الى تأشير مستوى معين من الامن الانساني، فالانسانية برمتها لاتحقق ضالتها دون الامن الانساني والسلم العالمي المقترن بالاهليه والاستقامة في تسخير واستغلال الموارد البيئية علما ان الاحاطه بتلك المطالب يستلزم جهود خاصةمكرسة لضمان المحافظة على البيئة والعمل على حمايتها وهذا ما تأطر في اثارة التساؤلات الاتية:

١. هل تمتلك القيادات الادارية رؤية واضحة تجاه التحديات البيئية المحدقه بها ؟
٢. هل تستطيع القيادات الإدارية تؤطر مفهوم الأمن الانساني ضمن نطاق عملها.
٣. ماهي أوجه التأثير الذي تمليه التحديات البيئية في الأمن الإنساني ؟

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

١.ميل القيادات الإدارية إلى التقليل من أهمية التحديات البيئية إلى حد تجاهل احتوائها.
٢. تدني الوعي البيئي تجاه التحديات ومن ثم تعذرالاحاطه بالمخاطرالناجمه عنها
٣. لجوء القيادات الإدارية إلى اعتماد مسالك روتينيه غير هادفه في مواجهة التحديات البيئيه كتشكيل اللجان وعقد الاجتماعات الجانبيه وإشاعة كثير من التصريحات لتخدير الرأي العام وصولا إلى صياغة وتفصيل إجراءات تتماشى مع أهواء وغايات ‘ملاك التلوث .

وبناءا على الاستنتاجات ثم عرض مجموعة من التوصيات منها .

١. ضرورة إحاطة القيادات الإدارية بأهمية التهديدات البيئية والعمل على وضع نظام فاعل لإدارتها ومن ثم العمل على احتوائها .
٢. تشجيع عمليات المشاركة الفاعلة من جهة السكان بشأن الحفاظ على البيئة وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالتربية البيئية وتوجيه الرسائل الاعلاميه فضلا عن استخدام اساليب الإرشاد والتذكير بهذا الشأن.

ABSTRACT

Human Security and Environmental Challenges

The recent developments have led to forming various environmental challenges that contributed in limiting human security and this explains why humanity is under the huge effect of these various challenges. In order to achieve the environmental purposes, there is a need to limit these challenges in accordance to a comprehensive perspective able to examine them and try to reduce them. This could not be done only through referring to Quranic citation that enforce the necessity of forming environmental construction aiming at pointing a certain level of human security. Humanity will find its way only through human peace and security related to using environmental resources. Achieving such purposes need more international efforts to protect environment and this is done through holding many That is stimulate many qucsting Such as :

1. do the managerial leaderships have a clear vision to the environmental challenge .
2. do the managerial leaderships Framing the comceet of Human security which is the span of its work .
3. What is the impacts that faces the environmental challenges included in Human security ? the study has reached many conclusions that's :
1. The intention of managerial leaderships to reduce the importance of environmental challeryes to a degree that they iqnore how to deal …
2. Low of enuiromenfall a cknoledgment towards the challenges and there one aless a wareness of the serious conclusions resulted from those challenges .
3. Managerial leaderships have a do pted namber of voutine approaches which are nat studieel carefully a gainst environmental challenges . Those approaches can be seen as committee forming , hold meetings and disseminating a lot of rumors to deceive puplic opinion in order to form and maintain certain procedures that goes with the desires of persous who produces polluticn .

المقدمة:

يتحدد البناء الحضاري للأمم باقامة المرتكزات الأساسية له ممثلة بالأهلية والاستقامة والسلم علماً أن تأمين وتحقيق تلك المرتكزات لا يتم دون توفر الأمن الإنساني الذي يمثل الضالة الكبرى والهدف المنشود للبشرية جمعاء والمتتبع لذلك يجد أن هذه(الضالة) تمثل احد ركائز الهرم الحاجاتي (حسب نظرية ماسلو) إذ لا جدوى للحاجات الفسيولوجية الا من خلال اقرار الأمن سواء الأمن الصناعي أم الأمن الاجتماعي وصولاً إلى الأمن الإنساني، وهذا ما تجسد في قول الرسول الكريم محمد (ص) (نعمتان خفيتان الصحة والأمان) من هذا المنطلق نجد أن الأمان يمثل مطلب حتمي فضلاً عن أنه يلعب دوراً في تحقيق الكثير من المآرب الإنسانية، لكنه مع حتمية هذا المطلب هناك تحديات لا حصر لها سواء تعلق الأمر بالطبيعة وما تحمله أو التقانة وما تتركه أو عملية المزاوجة بينهما، لذا تبقى التحديات البيئية قائمة والأخطار محتملة مما يؤشر لنا ضرورة التحسب لتلك التحديات التي قد ترد بصور متنوعة، لذا من الأجدر وضع الآليات اللازمة لمواجهة تلك التحديات بدءاً من الإحاطة وصولاً إلى الاحتواء أو الامتصاص، ولا يفوتنا القول أن هذه التحديات إذ لم يتم مواجهتها بشكل صحيح ستكون هي المدخل لصنع الكثير من الأزمات، علماً أن هذه قد تحدث بشكل مقصود أو تكون بمحض الظروف لذا من الأفضل الإحاطة لها وعليه اعتمد الباحثان المحـاور الآتية :

المحور الأول : منهجية الدراسة

أولا : مشكلة الدراسة

تواجه البشرية جملة تحديات بيئية تترك تأثيراتها على صحة الإنسان وأمنه ونوعية البيئة التي يحيا فيها وصولاً إلى تجريدها من قدراتها التجديدية وعلى نحو يؤشر احتمالية إلحاق الضرر بها ، وفي ذلك مؤشراً لإغفال القيادات الإدارية لعمليات التخطيط والتنظيم والتهيؤ لها، مما يفسر لنا تدني مستوى الشعور بالمسؤولية تجاهها فضلاً عن غياب الأطر القانونية وأنظمة التحكم بها، وهذا يستلزم بناء مهاري وإعداد استراتيجي لضمان التفاعل مع تلك التحديات وبما يعزز من الإسهامات البيئية لخدمة الإنسانية سواء ما تأطر في العطاء النفسي أم الفيزيائي وصولاً إلى الاجتماعي، وهذا يستلزم إقرار سلوك بيئي قادر على رصد وتشخيص الأخطار البيئية ومن ثم محاكاتها ووضع أفضل السبل لعلاجها وبناء على ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

- ❖ هل تمتلك القيادات الإدارية رؤية واضحة تجاه التحديات البيئية المحيطة بها.
- ❖ هل تستطيع القيادات الإدارية أن تؤطر مفهوم الأمن الإنساني ضمن نطاق عملها؟
- ❖ ما هي أوجه التأثير الذي تمليه التحديات البيئية على الأمن الإنساني ؟

ثانيا : أهداف الدراسة

لغرض الإجابة عن التساؤلات التي تمخضت عنها مشكلة الدراسة فإن جهودنا الحالية ستنصب نحو تحقيق الأهداف الآتية :

١. محاولة إقرار ماهية الأمن الإنساني في ظل رؤية حاليه تفضي الى رسم معالم واضحة التصور لدى القيادات الإدارية تجاه هذا الموضوع.

٢ الكشف عن بعض التحديات البيئية التي تسهم في إعاقة عملية الاستدامة البيئية.

٣ تعزيز الوعي البيئي وذلك من خلال التعرض إلى بعض مبادئ السلوك الايكولوجي.

٤. بيان أواصر الترابط بين الأمن الإنساني والتحديات البيئية .

المحور الثاني : الأمن الإنساني

تستوجب عملية الإحاطة بمفهوم الأمن الإنساني الإحاطة بالمعنى اللغوي له ، إذ ورد في الصحاح إن الأمن يعني الأمان والأمانة بمعنى أمنت فأنا آمن ، وأمنت غيري من الأمن والأمان ، والأمن ضد الخوف (الجوهري ، ١٩٥٦: ٢٠٧١) .كما ورد معنى امن في لسان العرب بأنه نقيض الخوف آمن فلان يأ من أمنا وأمنا وامانا فهو أمين وفي التنزيل العزيز(وآمنهم من الخوف)(ابن منظور ، ١٩٩٤ :٢١) .

وعليه يتضح لنا إن الأمن يمثل احد ركائز الهرم الحاجاتي ، التي ترتكز عليها كثير من حاجات الانسان وصولا إلى تحقيق الذات ، أي ان الانسان يحتاج الى الأمن والطمأنينة من هجمات الحيوان المتوحش ومن المجرمين ومن كيد الطغاة ومن تقلبات الجو ومن الزلازل ، اي ان الانسان دائما بحاجة الى الامن وتحقيق ذلك لم يعد عملية يسيرة وسهلة بل انها صعبة المنال (فضل الله ، ١٩٨٣: ٧٩) .

وقد جاءت الاهتمامات متوالية بشأن هذا الموضوع ، وقد اشرت المصادر ان حركة الأمن في الصناعة الأمريكية بدأت تأخذ مداها في هذا القرن ولم يعد ذلك الاهتمام حكرا على عدد من الباحثين بل امتد الى اجراء المقابلات وانعقاد المؤتمرات بشأنه الى حد اقراره على مستوى الرأي العام وهذا يعني ان الأمن لم يعد مشكلة شخصية فحسب تنحصر مسؤوليتها ضمن نطاق عمل المشرفين بل امتدت إبعادها وانعكست تأثيراتها على شتى ميادين الحياة (Busse, 1980: 121) .

فهناك الأمن الصناعي والأمن السياسي والأمن الاجتماعي والأمن الغذائي وصولا إلى الأمن الإنساني ، وتحقيق مفردات الأمن الإنساني مرتبطة بحركة البيئة وطبيعة التغييرات التي تشهدها ، مما يحدو بنا الى القول بان معادلة الامن الانساني لا يمكن تحليلها دون التشخيص المعمق لنوع التحديات البيئية المكونة لها ، فالحاجة الى الامن تدعو الى اقرار الدوافع لتأمينه ، والعمل بموجب هذه الدوافع يدفع الافراد او المنظمات وحتى الدول الى بناء سلوك معين قد يكون دفاعيا او هجوميا ، لذا نجد ان الدول بدأت تنتهج سياسات واستتراجيات متنوعة من اجل الحفاظ على امن حدودها ، لان امن حدودها مؤشر لامن افرادها . وبناء على ماتقدم يمكن القول ان تحقق الامن الانساني يتوقف على جملة عوامل منها :-

١. مستوى تطبيع العلاقات بين الدول .
٢. درجة تطوع التقنية لخدمة الانسانية .
٣. اتساع او ضيق دائرة الصراعات بين الدول .
٤. دور جماعات الضغط في توجيه القرارات .
٥. مستوى نضج السياسة الخارجية للدول .
٦. مستوى المنافسة المشروعة .
٧. درجة التفاهم بين الأطراف الإنسانية .
٨. مستوى التفاوت في التسليح لدى الدول .

وكل عام من هذه العوامل لا يمكن ان يتم دون دعم وإسناد العوامل الاخرى ، فالعلاقات الدولية لا يمكن تطبيعها دون محاولة اخراج التقنية من طوق التبعية والتحكم بالمقدرات الانسانية ووضع الاشتراطات الى حيز افادة الامم وتقديم المنافع والخدمات والاكثر التجرد من الانسياق وراء الانفلات التقني ، كما ان تضييق وحسر دائرة الصراعات يستوجب الكشف عن طبيعة الادوار التأثيرية التي تمارسها جماعات الضغط سواء اكان على مستوى القرارات ام على مستوى تأجج الصراعات بهدف توجيه المسارات لصالحها دون النظر الى مستقبل الانسانية الذي قد يكون رهن معالم الخارطة السياسية التي تفضح وتؤشر مستوى وحدة المنافسة بين الاطراف العاملة في الميدان الدولي ، اذ ان حدة المنافسة غير المشروعة يعكس صعوبة التفاهم والاكثر وضع الدول تحت طائلة التسلح الذي قد يقود الى نتائج غير مربحة في ميزان الصالح العام وبالذات عند الاستخدام السيء لها .

لذا فان ضرورات الأمن الإنساني تتطلب إقرار عقلاني ومنطقي للمؤشرات المجسدة له وبما لا يخفي حقيقة التفكير بالأجيال اللاحقة دون الاقتصار او التركيز على الجيل الحالي ، اذ ان بلورة التفكير وخندقته تجاه مرحلة (ما) او جيل معين يعني عدم الوفاء تجاه الانسانية ، وبالتالي اهتزاز مؤشر الثقة

الى حد غياب الحقيقة وفي ذلك تتجلى حالة الشك والريبة ويسود منطق عدم اليقين الى حد ان المعلوم بموجب الحسابات الذاتية والتقديرات الشخصية يصبح مجهول وفي ذلك تتجلى فكرة المستقبل المجهول (an uncertainty future) التي تسود فيها معامل الغموض والابهام والخوف وهذه مضادة لمفهوم الامن الانساني ومدياته ، كون الامن يبعث الراحة والطمأنينة والاستقرار ويدفع الى الطموح وخلق الامال الى حد التغلب على التوقعات السلبية ، مما يعني ان دائرة الامن الانساني تتسم بالحركية وعدم الاستقرار ، اي انها تخضع لحلقات التغيير البيئي فما من اكتشاف جديد وما من محاولة لاغتنام فرصة او مجابهة ومواجهة تحدي الا اشارة انبعاث تجاه الامن الانساني بغض النظر عن فحوى هذه الاشارة وابعادها ومقاصدها ، فازدياد حدة التفاوت في الدخول بين الافراد على مستوى مجموعة من الأقطار على سبيل المثال، يعكس اتساع فجوة التفاوت وهذا ما اشره تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ ، إذ تبين زيادة دخول الأغنياء عن الفقراء بمقدار ٦.١ ضعف في الجزائر و ٨.٥ ضعف في تونس سنة ١٩٩٥ وبلغ التفاوت ٥.٩ ضعف في الأردن سنة ١٩٩٧ حين بلغ التفاوت ٥.٦ ضعف في اليمن و ٧.٢ ضعف في المغرب سنة ١٩٨٠ . (UNDER, HDR ,2001 : 183) .

وهذا يؤشر لنا حدة التفاوت في الدخول وعلى نحو ينعكس بشكل او بآخر على مستويات الأمن الإنساني إذ أن الأمن الانساني يبقى عرضه لاية تغيرات تحصل وعلى هذا الاساس تتجلى ضرورة حماية الحدود لتصان محارم الله عن الانتهاك وصيانة حقوق العباد من الاتلاف والاستهلاك (العاني ، ٢٠٠٠: ٧٦) .

وهذا ما نسيه او تناساه البعض الى حد ان غزوهم للفضاء كان فيه نداء التأمل اقل من دعوة الفعل وصوت الضمير اخفت من صوت العلم ، فأنقلبت الاوضاع وانعكست العلاقات بين الانسان والبيئة الى الحد الذي تجلت فيه فكرة الخوف وتدني مستوى الامن والاكثر تهافت الانسان وسيادة صورة الاله الانسان التي انجبتها التقنية بعينها السحرية وحافظتها الالكترونية (سويس ، ٢٠٠١: ٥٤) .

بحيث اصبح الانسان خاضعا لاوامر ملك الاله غير قادر على التحكم فيها والحد من اخطارها وبذلك بدأت الحاجة بالمطالبة بتبني الاحتياطات اللازمة لمواجهة تلك الاخطار وقد تجلت تلك الاحتياطات بضرورة تبني المنهج الاخلاقي في عصر المعلومات كونه يمثل المطلب السليم شريط ان يقوم ذلك على اساس الالتزام لا الالزام والتحول من الرقابة البوليسية الى الرقابة الذاتية ، ومن سلطة القانون الى وازع الضمير ، وذلك لكون المسؤولية الاخلاقية هي مسؤولية ذاتية فضلا عن ان دائرتها تتسم بالاتساع والاستقرار فضلا عن انها تتجلى في قول الضمير والوجدان دون الحاجة الى رجال النيابة ، السجون ، الاصلاحيات (الهوش ، ٢٠٠٥: ٨٥) .

وهنا يتجلى اعتماد بعض المعالجات التي تسهم في الحد من معوقات الامن الانساني (Venkatraman, 1989: 229) :

١. القدرة على تحمل التهديدات والعمل على احتوائها قدر الامكان او تذليلها او الحد من وطأتها .
٢. الجرأة على اتخاذ القرار .
٣. إدراك أية معلومات ترد على البيئة ومن ثم العمل على تفسيرها والثقة العالية .

المحور الثالث : التحديات البيئية

تنطوي فكرة التحديات البيئية على أساس وجود تهديدات أو أخطار ترمي إلى إعاقة جهود الاستدامة البيئية، علماً أن تلك الإعاقة تسهم في تأشير تلك التحديات التي تمارس تأثيرات سلبية في مناخ العمل الإنساني انطلاقاً من أن الفرد كائن اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة به وقد تتأرجح عملية التفاعل بين الأثر والتأثير، فالبيئة تترك أثارها ومجرياتها على الأمن الإنساني، وكذلك الحال للأفراد فهم يمثلون عنصر الحركة، إذ أن الكثير من المشاريع إذا لم تراعي العوامل البيئية أثناء التخطيط والتنفيذ فإنها معرضة للفشل (نظام التقويم البيئي لمجلس التعاون الخليجي ، (١٤٢٣ هـ) والأكثر إلحاق الضرر وهذا يؤشر لنا ضرورة الاهتمام المتزايد بموضوع البيئة وقضاياها وسياساتها وقد أتخذ هذا الاهتمام اتجاهات ومناحي عدة تجلى في تقرير (برونتلاند) الذي حمل عنوان (مصيرنا المشترك) والذي جسد فكرة التوافق بين النمو الاقتصادي وسلامة البيئة ونمائها، مما يفصح عن تحول الاهتمام

بالبيئة من النطاق المحلي إلى البعد العالمي، أي أن مواضيع البيئة لم تعد حكراً على اهتمام الدوائر العلمية بل تجلى الاهتمام فيها على مستوى جماعات الضغط في الدول الصناعية، مما أسهم في ربطها بالمناخ السياسي السائد. وفي ذلك مدعاة للقول بأن عملية الاهتمام بالبيئة بدأت تتبلور وبشكل واضح وجلي وبالذات في الدول المتقدمة، كون المجتمع الصناعي لا بد أن يواجه عملية التلوث كنتيجة للعمليات الصناعية من جهة ولمدخلات الإنتاج ومخرجاتها الاخرى، كما أن تطور المعرفة أسهم في تأشير كثير من المضار لهذا التلوث وعلى النحو الذي حدى بالأفراد إلى زيادة الطلب على البيئة النقية، إذ أن البيئة النقية النظيفة هي كسلع لذاتها، ولا يفوتنا القول بأن عامل الوقت لا يمكن أن يقع خارج حدود معادلة البيئة، وذلك من حيث ديمومة وتوقيت التحديات البيئية وبما يعزز مستوى الكلفة وحد المنفعة، فحماية البيئة وضمان سلامتها ونموها يشكل ركن أساسي للتنمية وبدون الأخيرة تبقى الموارد غير كافية وهذا يعكس الجدلية والترابط بين البيئة والتنمية إلى حد عدهما بعداً كونياً ، مما حدى بلجنة برونتلاند إلى إطلاق مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) التي تمحورت فكرتها حول العمل على الإيفاء بحاجات الجيل الحالي دون ضياع أو فقدان حاجات الأجيال القادمة (المنيف، ١٩٩٣، ص: ٩ – ١٣) مما يفصح لنا عن ضرورة إدراك التغييرات البيئية وانعكاس ذلك على سلوكية الأفراد، إذ أن الفرد يتعرض إلى مثيرات بيئية مختلفة تسهم في إثارة العمليات الحسية أو الوجدانية وصولاً إلى الرمزية، مما يعني وقوعه تحت طائلة التحديات البيئية وعلى نحو يفضي إلى ضرورة إدراك البيئة وبما يكشف عن طبيعة العلاقة بينها وبين الإنسان، فالإنسان عندما يحيا قي بيئة مضطربة تفتقر إلى النظام القيمي والسلوك الايكولوجي السليم تمتلئ نفسه بكثير من الإرهاصات وعندئذ قد تصطدم تصوراته وأحاسيسه بتلك البيئة وبما يدفعه إلى انتهاج سلوكيات غير مرغوبة (زريبي أو آخرون، ٢٠٠٠، ص: ٤٥ – ٥٣) وهذا ما جاء في التقرير الذي صدر عن منظمة الصحة العالمية في جنيف ١٩٩٣، إن تدهور البيئة يعد المسؤول الأول عن ازدياد حالات العنف والإدمان ... الخ، كما أن غياب البيئة الآمنة والمبهجة يؤدي إلى انتشار الإمراض النفسية والاجتماعية (منظمة الصحة العالمية، تقريرها السنوي، ١٩٩٣) التي جاءت الوليد الشرعي لتلك التحديات، وهذا يفسر لنا أن التحديات الكبرى التي تواجه العالم تفرض السعي إلى تقليل التراكمات الناجمة عن الفعاليات البشرية، علماً أن تلك التحديات اتخذت أوجه ومجالات عدة، إذ أقرنها البعض بالتغيرات المناخية وتحميض البيئة فضلا عن التلوث الجوفي (الحمد ، ١٩٩٠، : ١٢) ، على حين نجد اخر حددها بحالات التلوث سواء اكان تلوث الهواء والماء وما الى ذلك (توحي ، ٢٠٠١ : ١٦١ -١٦٢) وتتعدد صور ومنابع التحديات البيئة وعلى النحو الذي يقودنا الى القول بان عملية تصنيف تلك التحديات عملية صعبة وبالتالي فان وضع معايير محدده ومقننة لها امرا تلازمه الضنيات اكثر من اليقينيات وذلك لأسباب ومسببات واحداث وموجبات منها ما يقع تحت الدالة التأثيريه للذات البشرية وأخرى يتعذر التحكم بها او احكام نطاق السيطرة عليها أي انها محض الارادة الالهية ، لكنه مع كل ذلك تبقى عملية التحوط لها والمراجعة البيئية مسألة حتمية كونها احد المكونات الاساسية لنظم الادارة البيئية ، وبما يكشف عن سعي هذه الادارة الى الاهتمام بعمليات الفحص البيئي وتطوير الاداء سعيا للايفاء بآمال وتوقعات الاطراف العاملة في البيئة الانسانية وما يتفق مع المسؤليات الجديدة التي تواجه القيادات الادارية .

وقد اخذت الابحاث والدراسات مدى واسع في هذا المجال الا ان التحديات التي تواجهها البيئة هي اكبر من ان توصف واضخم مما نتوقع الى حد يستلزم الاقرار بأعتماد تدابير شرعية يتم توظيفها بشكل سليم للحفاظ على البيئة من اية خروقات ، لان البيئة لم تكن يوما ما لسيادة فئة او منظمة او دولة دون اخرى ، وانما هي ملك للجميع ، لذا اصبحت عمليات الالتزام البيئي ومنع التلوث وتقليل النفايات ووضع معايير لكيفية التعامل مع الموارد المتاحة مقترنا بأعداد انظمة للادارة البيئة مسألة جدا حساسة فضلا عن كونها احد عناصر المراجعة البيئة (البنا ، بدون سنة نشر: ٣١٥) علية سنعمد الى مناقشة جانبا من التحديات وذلك من خلال عرضها على النحو الاتي :

أ. سوء استخدام الموارد

الموارد يغض النظر عن نوعها ومصدرها فان هبة الله للبشرية ، الامر الذي يستلزم الحفاظ عليها واستخدامها استخداما يهيأ للبشرية الافادة منها وتسخيرها للاغراض الانسانية بشكل سليم ، اذ ان غياب التوظيف الافضل لتلك الموارد قد يقود الادارات وحتى الحكومات الى نتائج وخيمة ومآخذ لاحصر لها ، علما ان كل مورد له طريقة خاصة لاستغلاله وضرورة خاصة لاحتواءه ، فاستغلال النفط والاستفادة من مشتقاته غير استغلال الاسمدة الكيمياوية ، وصناعة المبيدات الحشرية ، مما يفسر ويكشف لنا بعض اوجه التعدد والتنامي والاستثمار في الموارد ويلازم ذلك ضرورة الحد منه من خلال مواجهة التهديدات والأخطار المحيطة به ، اذان الاستثمار الافضل للموارد محكوم بوجود شتى المكونات ، فكيف يتم التصدي لهذه المكونات ، لذا فالأمر يكون مقترنا بضرورة مراعاة بعض الضوابط التي تجلي حقيقة الاستخدام وتكشف عن مضامينه على النحو الافضل منها : الاتقان ، احياء الارض الموات ، التخصص وتقسيم العمل ، النهي عن الاحتكار ، النهي عن الاسراف ، الرفق بالحيوان ، ذم الاكل فوق الشبع ، الحجر في التصرف عن السفهاء ، اغتنام الصحة والفراغ .

وقد وردت تلك الضوابط كمرد لمظاهر الاستخدام السيئ لها (الموارد) والتي تأطرت في الاتي :الإسراف في استخدام الموارد على أسلحة الدمار الشامل ، الإجراءات غير المسؤولة عن ممارسة التخلص من الفائض الانتاجي ، تعطيل الموارد البشرية ، التلوث ، التبذير ، انتاج السلع الضارة (سحنون ، ٢٠٠٢: ٨٨-٩٣) .

ب. غياب الوعي البيئي

تتجسد حالة الوعي البيئي من خلال امتلاك ثوابت معلوماتية عن البيئة ، كونه الفرد على تماس مباشر مع البيئية التي يعمل فيها فمعطيات البيئة الصناعية غير معطيات البيئة الاجتماعية ، علما ان الفعل النابض في كل منهما هو الفرد ، فالفرد يكون الضابط والمحكم لهذا المعطيات عند امتلاكه الوعي وبما يمكنه من محاورة البيئة وبيان مدياتها وتأثيراتها والاكثر رسم الحدود الناطقة لها باسم التحديات وتأشيرها لأنها مكمن اشارات الانذار المبكر ، الامر الذي يقودنا الى القول بضرورة اعتماد الوقاية والاستعداد لمواجهتها وهذا يستوجب حماية الفضاءات وحفظ الاجناس وصيانة التوازن الحياتي الذي تشارك فيه هذه الاجناس في صنع وحماية المصادر الطبيعية والصناعية ضد كل اسباب واشكال التلوث كونها من المسائل الخاصة بالمصلحة العامة (السرحان ، ٢٠٠١: ٩٥) .

وما تقدم يقودنا الى مناقشة التحدي الاخر والمتمثل بـ

ج. تدني الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة .

لما كانت المسؤوليات هي احد المبادى الادارية الهامة، التي يستلزم الامر القدره على تحملها ، من قبل القيادات الادارية لذا يستلزم الحال الاعداد والتهيؤ لها كونها تجسيد لفكرة التعهد والالتزام لكل ما يقع ضمن نطاقها ويدور في فلكها وتتنوع المسؤوليات الانسانية تجاه البيئة كون البيئة مفهوم عام واطار شامل يستوعب كل مجالات الحياة الانسانية ، لذا تتجلى حالة التنوع ، وقد تنعكس هذه على قدرات وامكانيات الايفاء بها ، اذ يستلزم هذا اقرار حقوق اداء الواجبات مثلما يجسد فكره اداء الواجبات ، وعملية اداء الواجبات تعكس صورة من صور الاداء البيئي الذي يجب ان يكون بمستوى الاداء الظافر (Performance winning) ، علما ان تحقيق هذا الاداء يترجم فعل المسؤولية بغض النظر عن نوعها لذا يجب ان تتصدر عمليات اقرار المسؤوليات موضع اهتمام كافة التشريعات وعلى نحو يفصح عن ضرورة تبني سياسة وقائية وعقابية رادعة لكل من يتجاوز على الحدود البيئية وعلى درجة تؤمن تحقيق نقائها ، وهذا ما كان مثار اهتمام دراسة (Rezaee) التي تناولت العوامل المشجعة للإدارة لمتابعة وتنفيذ المراجعة البيئية ، وقد خلصت الدراسة الى ان التشريعات البيئية فضلا عن الضغوط التي تمارسها المؤسسات الرقابية بهدف ايجاد وعي بيئتي قادر على تأمين اتجاه الشركات نحو عمليات المراجعة ، كما اقرت الدراسة ان المراجعة الداخلية للبيئة يسعف الشركات في قبول التحديات ومن ثم وضع الخطط اللازمة للحصول على شهادات الايزو ٤٠٠٠/ ISo (ReZaee ,1996PP.56-67) .

ومما تقدم يؤشر لنا ضرورة اقرار مستوى عال من الشعور بالمسؤولية تجاه الاخطار البيئة . وان عملية

تدني الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة يعني تجاهل القيود والقواعد الرسمية التي تسهم في الحد من التجاوزات والاختراقات البيئية وبذات الحال تفصح عن امكانية حماية البيئة وقد وردت ضوابط كثيرة بهذا الشأن منها ما تمثل من الاتفاقيات الدولية واخر ما تمثل بالاتفاقيات الاقليمية ، وثالث ما تجلى في التشريعات وصولا الى انعقاد المؤتمرات الدولية (الراوي ، ١٩٨٦: ١٢٦ – ١٢٩) الا انها لم تفلح في الحد من المخاطر البيئية بل حتى نشعر بغياب الاثر الملموس والمعالجة الواضحة لذا يستلزم الحال الاصداء بالضوابط والتدابير الشرعية عسى ان تكون هي الموقظ للإدارات التنظيمية تجاه هذا الفعل البيئي ، وعليه سنعمد الى طرح بعض الايات القرآنية والأحاديث النبوية التي تسهم في الحفاظ على البيئة من اية تحديات وعلى النحو الاتي .

قوله تعالى " وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ " (سورة الانبياء ، الآية (٣٢))

وقوله تعالى " أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ (٦٨) أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ " (سورة الواقعة ، الآيتان ، ٦٨-٦٩) .

اما بشأن الاحاديث النبوية فقد قال الرسول (ﷺ) (كل واشرب وتصدق من غير اسراف ولا بخل) (اخرجه الحاكم في المسند ، ج / ٤ : ١٥٠) وقوله صلى الله عليه وسلم (اذ قامت القيامة وفي يد احدكم فسيلة فان استطاع الا يقوم حتى يغرسها فيغرسها)(اخرجه احمد في المسند ٢ ج ٣ ، ص ١٨٣) .

وبناء على ما تقدم يمكن استحضار بعض القواعد في هذا المجال منها :

١. قاعدة درء المفاسد اولى من جلب المصالح .(حيدر ، ١٩٩١: ٤١) .
٢. قاعدة ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب . (النردي ، ١٩٩٤: ٤٠) .
٣. لاضرر ولاضرار .

وما تقدم يجسد لنا كيف ان التدابير الشرعية والقوانين الوضعية تمارس تأثيرات في الحد من التجاوزات التي تسبب الاضرار البيئية وعلى نحو يمكن القيادات الادارية في ارجاء المعمورة من تبني استراتيجيات بيئية تحكم الطوق على التحديات التي تعترض سبل النجاح البيئي ، وبالتالي تمثل عملية استنهاض واثارة للطاقات والقدرات البشرية ، كون السلوك الإنساني تتحدد اتجاهاته بين الاستهلاكية وبين الإنتاجية وعلى وفق الاولويات كأولوية الحفاظ على الحياة وأولوية الضروريات وأولويات حد الكفاية وأولويات حد الاسراف تلك التي تتأثر بعده عوامل (غير النقدية والمالية) ممثلة بـ .

١. المشروعية (ش)
٢. تكلفة الفرص البديلة (ت) .

ويكون سلوك المنتج (ج) تابعا لهذين العاملين بحسب العلامة

ج= د(ش- ت)

وهذا يمثل الفرق بين الإنتاج المشروع والإنتاج غير المشروع ، مما يفسر لنا ان الإنتاج المشروع سيكون أكثر اهمية وتأثيرا من الانتاج غير المشروع الذي يقل او ينعدم عليه الطلب (سحنون ، ٢٠٠٢: ٩٦) .

د. تدني المستلزمات المطلوبة للاحاطه بالمستجدات البيئية

لا تكفي عقد الاتفاقيات الدولية والاقليمية للحد من مواجهة التحديات البيئية ولا حتى المؤتمرات وإقرار التوصيات وانما يستوجب الحال وضع الاليات الواقعية البعيدة عن التخمين والعشوائية في ظل هذا الاطار اذ ان البيئة تتسم بالحركة والتغيير وصولا الى الاضطراب والاخير يمثل مؤشرا لصعوبة المجابهة ومرد هذه الصعوبة يكمن في تنوع المستجدات البيئية ، التي طرحت كاستجابة لتلبية الحاجات الانسانية ، إلا أن الذي حصل هو تدني مستوى مسايرة المستجدات البيئية للحاجات الانسانية الى الحد الذي جعل منها عبئا يتعذر تقبله والاكثر عده تهديدا بل خطرا دائما ، لذا يتجلى الدور الانساني القادر على التفاعل مع تلك المستجدات وذلك كون الحقبة التي نعيشها تشهد تقدما مطرد يستلزم الاحاطة بتلك المستجدات ضمانا لفهم السلوك الانساني القادر على استيعابها ومن ثم تحليل مكوناتها .

وهذا يفصح عن تأثير النشاطات البشرية في الانشطة البيئية انطلاقا من ان ممارسة تلك النشاطات قد يؤدي الى التلوث البيئي بعض النظر عن مصادر هذا التلوث سواء ما تعلق الامر بالعمليات الالية أو المعالجات التخطيطية وما الى ذلك (البغدادي،٢٠٠٥: ٧-٧٦)، وعليه نستخلص ان التحديات المشار لها اعلاه جاءت على سبيل المثال لا الحصر لان التحديات متنوعة وممتدة امتداد الحياة الانسانية ، لذا عمد الباحثان الى وضع تصور اولي عن هذه التحديات كمحاولة لاشعار القيادات الادارية باهميتها ومن ثم محاولة التفاعل معها على قدر يخفف من شدتها .

المحور الرابع : أوجه التحديات البيئية في الأمن الإنساني

ان التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اصبح عامل تأثير في كل جانب من جوانب الحياة اليومية على كوكبنا إلى حد ان المنظومات المعاصرة بدأت تتأثر بسرعة وعلى النحو الذي يحدو بها إلى تشخيص وتحديد طبيعة ونوعية التحديات التي تواجهها. (السندي ، ٢٠٠٠ : ١٣).

وهذا يفسر لنا ان البيئة بحد ذاتها وبغض النظر عن نوعها تمثل مصدر التهديد مثلما تؤشر مستوى الفرص المتاحة لذا من الاجدر ان يتم احتواء تلك التهديدات. (الزعبي، ١٩٩٩، ص: ٤٠).

كونها ستستمر في شدتها وتعاظمها مما يتطلب القدرة على استيعابها والتكيف معها . وهذا يؤشر لنا ان أي نظام في هذه البيئة يتعايش مع انظمة اخرى وبالتالي يحصل تبادل في البيانات والمعلومات وعلى نحو يفضي الى اقرار احدى الحالتين لا ثالث لهما اما التعاون اوالصراع ، مما يعني ان مكمن الخطورة وتهديد الامن قد ينجم عن التغيير بغض النظر عن نوعه وفيما يخص التغيير التكنولوجي فقد اشار احد الباحثين الى ان التغيير التكنولوجي يفرض مجموعة من التحديات يستلزم من الانسان في عصر الثورة التكنولوجية ان يكون انسان متعدد المهارات وقادر على التعلم وبذات الوقت مقبل على التدريب والتأهيل عدة مرات خلال حياته . (برهان ، ١٩٨٩ : ٢٠٦) .

مما يؤشر لنا ان كل واحد يشعر بآثار التحديات حتى اولئك الذين لا تزال فرصهم في العمل آمنة ، اذ ان الخوف من المستقبل وعدم الوثوق بما يضمره تبقى حاله قائمة الى حد الصدمة ، وهذا ما اشار اليه (آلفين توفلر) في كتابه صدمة المستقبل المتغيرات في عالم الغد (إن المنظمات في الوقت الحاضر تعيد تركيبها الداخلي على نحو سريع وباندفاع يدير الرأس فالالقاب تتغير من اسبوع لاسبوع والوظائف تتحول والمسؤوليات تنتقل ، والبناء التنظيمي يتفكك ثم يعاد بناءه في شكل جديد ، وادارات واقسام تنبثق بين يوم وليلة ثم تختفي لتظهر في صورة ثالثة) . (توفلر ، ١٩٧٤: ١٣١) .

كل ما تقدم يؤشر لنا ان التغيير التكنولوجي على المستوى الدولي يميل الى تقييد خيارات البلدان في بعض الحالات أي ان قابليتها على التكيف في الحقول العالية التقانة ستكون مقيدة على نحو كبير . (Harindarnath and Biebenan, 1993: 371) .

ولم تنحصر التحديات البيئة في الاثار التي تتركها التقانة بل امتدت الى مجموعة من المسائل البيئية منها (عبد القادر ، غازي ، ٢٠٠٥: ٦٧) :

- التلوث .
- تآكل طبقة الاوزون .
- ظاهرة الدفيئة .
- الضجيج .

وكل من هذه المسائل يترك اثار سلبية على الصحة الانسانية والابعد الامن الانساني ، لذا تبقى حالة الخوف الانساني من التحديات قائمة مهما كانت صيغ المجابهة ، واوجهها مما يعني ان الامن الانساني يدور في فلك التحديات التي لا تستكين ولا تهدأ ، بل هي نتاج التغييرات الطبيعية والاصطناعية لذا يستلزم الحال تأشير بعض مبادئ السلوك الايكولوجي وعلى نحو يسعف الذات الانسانية من الوقوع في فخ تلك التغييرات وبذات الحال يؤمن سبل الوصول الى تحقيق الامن الانساني ، انطلاق من ان الواقع صار حقا اكبر من حدود الخيال وافاقه ، اكبر من قدره العقل على التصديق ، وقد قادت العالم محاور ثلاثة الى ثوراته البركانية هي الهندسة الالكترونية والهندسة المعلوماتية والهندسة الجينية *. (احمد ، ٢٠٠٤: ٧٠)فضلا عن شهادات دولية ISO ، ثورة الاتصالات تداخل الثقافات ، التحول للخصخصة

التوصيل نحو المستقبل،الصحوةالدينية،تطبيق بنود حقوق الانسان ،التكتلات الاقتصادية، تصاعد اهمية العنصر البشري في عالم متغير ، انتشار التقنية الحديثة،الاهتمام بالبيئة،مرونة انتقال الاموال، تحرير التجارة.(ya_farouk@hotmail.com).

الامر الذي يؤشر لنا ضرورة توظيف واعتماد مجموعة من المبادئ الاخلاقية التي تقر حقيقة تاثيركل شئ في كل شئ بشكل مباشراو غيرمباشرفلايمكن لشئ ان يعمل بمعزل عن الاشياء الاخرى مما يجسد فكرة الاثر والتأثير والسبب والمسبب وبالتالي يفضي الى ضرورة اعتماد مجموعةمن المعاييرلتكون نبراسا للانشطة الانسانية،أي يتضح لدى كل فرد او جماعة

ضرورة الوعي بالاستكشاف الايكولوجي وعلى النحو الذي يؤشر لنا ان البيئة تظهر تنوعا بيولوجيا لا يمكن التصديق بمدى تنوعه ولهذا نجد ان هناك تنوعا فسيولوجيا ومورفولوجيا في مملكة النبات والحيوان وهذا التنوع اثمن تراث للعنصر البشري حيث يمثل الضمان لاستمرارية الحياة البيئية ، من منطلق قائم على اساس ان كل حي يلعب دورا هاما ، وعلى هذا الاساس يستلزم الحال مراعاة التوظيف الافضل للموارد وبما يقود الى اعادة استخدام الفاقد منها باستمرار أي ادامة تشغيل الانظمة البيئة عن طريق اعادة عملية الاستخدام ، علما ان هذه العملية يقابله وجود عوامل بيئية تسهم في الحد من عمل وظائف الكائنات الحية التي بداخلها وبالمقابل هناك مجموعة من العوامل تتفاعل مع بعضها ، وعلى نحو يؤشر احتمالية التكاثر والازدياد حفظا على النوع واقرارا بالسعي للحفاظ على توازن سكان جنس ما ، ويقابل ذلك فكرة مفادها ان الانظمة البيئية لها قدرة محددة للبقاء على الحياة وهذه القدرة يشار لها بالطاقة الناقلة ، وهذه الطاقة قد يصعب تحديدها نظرا للتنوع الهائل للاجسام الحية وقدرتها على التكاثر والتعقيد وهنا يتجلى دور الانسان الذي يمثل الجهاز العصبي المركزي للبيئة في تعزيز دوره في اطار هذه الطاقة الحاملة .

المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

١. اشرت الدراسة الحالية الأمن الإنساني والتحديات البيئية عن وجود ميل لدى القيادات الإدارية تجاه مسألة التقليل من اهمية وفاعلية هذا الموضوع دون الانتباه الى التركات السلبية التي تتركها عملية الاستخدام والتوظيف السيء للموارد البشرية وعلى نحو تنعكس اثاره على مستويات تحقيق الامن الانساني .
٢. غياب الوعي البيئي جملة وتفصيلا إلى حد تعذر الاحاطة بالقواعد والإجراءات الخاصة بإدارة النظام البيئي ، أي ان الادارة البيئية قد لا تظهر ضمن التقسيمات التنظيمية في كثير من الهياكل التنظيمية وبما يفصح عن اغفال فحواها واهميتها .
٣. تدني مستوى الربط بين موجبات الامن الانساني وخطورة التحديات البيئية ، الى حد الفصل بينهما دون الاقرار بان معادلة الامن الانساني لا يمكن تحقيقها وتأشيرموازنتها دون التركيز والتشخيص الدقيق لتلك التحديات .
٤. اتجاه الإدارات التنظيمية الى اعتماد مسالك روتينية غير هادفة للبيئة ، منها ما تعلق بتشكيل اللجان واخرتمحور في الممالطة في تنفيذ الاجراءات وصولا الى كثرة التصريحات المهدئه للرأي العام.

ثانيا : التوصيات

تتمحور هذه التوصيات في الأتي :

١. ضرورة إحاطة القيادات الإدارية بأهمية التهديدات البيئية والعمل على وضع نظام فاعل لإدارتها ومن ثم العمل على احتوائها .
٢. ترسيخ أسس الوعي البيئي من خلال النشرات واصدار التعليمات وصولا الى توجيه العقوبات ، عندما يقتضي الحال ويستوجب الامر .
٣. ضرورة المراجعة البيئية المستمرة وعلى نحو يضفي اهمية تقييم الاثر البيئي ، اذ ان تأشير الآثار البيئية يسهم في تعديل الخطط البيئية المعدة لمواجهة التحديات التي تعترض البيئة فضلا عن ان

المراجعة البيئية المستمرة قد تسهم في دعم وتحسين الاداء البيئي وهذا يمثل الهدف المنشود الذي يسهم بشكل واخر في ترسيخ اسس الامن الانساني .

٤. إشعار القيادات الإدارية بأهمية الربط بين مستويات تحقق الامن الانساني وبين خطورة التحديات البيئية، اذ ان جسامة التحديات تفصح عن تعذر تحقق الامن الانساني بمستواه المرضي، مما يفسر لنا ان اقرار حتمية الامن الانساني مرهون بالفهم التام للتغييرات الحاصلة في البيئة فضلا عن اعداد الخطط والسيناريوهات ومن ثم وضع المعالجات بشأنها.

٥. تشجيع عمليات المشاركة الفاعلة من جهة السكان بشأن الحفاظ على البيئة وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالتربية البيئية وتوجيه الرسائل الاعلاميه فضلا عن استخدام اساليب الإرشاد والتذكير بهذا الشأن.

٦. ترسيخ فعل المسؤلية المدنية عن الاضرار البيئية وذلك في ظل اعطاء التشريعات القانونية، مداها الفاعل في الاوساط البيئية،أي (تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة)

٧. تشجيع الدراسات والبحوث العلميه ذات الشأن بالتحديات البيئية فضلا عن عقد المؤتمرات والندوات الى حد عد النوعية البيئية مطلبا اساسيا وامرا هاما بالنسبة لجميع دول العالم.

٨. توظيف الموروث الديني في مجال حماية البيئة أي الاسترشاد بالتدابير الشرعية(الشواهد القرآنية والأحاديث النبويه) وهذا يفسر لنا ان الاسلام قدم منهجا متوازنا في حماية البيئة ومنع تلوثها في ظل منظومة متكاملة من التشريعات.

المصادر

١. نظام التقويم البيئي لمجلس التعاون لدول الخليج الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ في ١٤٢١/٢/٤هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣) بتاريخ ١٤٢١/١/٢٦هـ .

٢. المنيف ، ماجد عبد الله ، ١٩٩٣ ، الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد (٦٤).

٣. زريبي واخرون ، نذير فريد ، ٢٠٠٠ ، ادراك البيئة الحضرية واثرها على السلوك الانساني ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد (١٤) .

٤. منظمة الصحة العالمية ، تقريرها السنوي ، ١٩٩٣ ، جنيف ، سويسرا .

٥. الحمد ، عبد اللطيف ، ١٩٩٠ ، " التأثيرات الاقتصادية للموضوعات البيئية على الدول العربية المنتجة للنفط " ، مجلة النفط والتعاون العربي ، مجلد ١٦ ، عدد ٥٩ ، .

٦. تومي ، مليود ، ٢٠٠١ ، " النفايات في الجزائر وضرورة معالجتها اقتصاديا " ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد ١٦ .

٧. البنا ، ابو بكر عبد العزيز ، " دار المراجعة البيئية نحو تحسين الاداء البيئي " ، دراسة تطبيقية في كلية التجارة / جامعة الازهر ، بدو سنة نشر .

٨. السرحان ، عدنان إبراهيم ، ٢٠٠٠ ، " المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية ، مجلة المنارة ، المجلد (٥) ، العدد (٢) .

9. Razaee, "IZO 14000". International Audition, 1996.

١٠. الراوي ، جابر ابراهيم ، ١٩٨٦ ، " النظام القانوني للمسؤولية عن اضرار التلوث البحري ، مجلة النفط والتعاون العربي ، مجلد (١٢) ، عدد (٣) .

١١. حيدر ، علي ، ١٩٩١ ، " دور الاحكام شرح مجلة الاحكام " ، الطبعة الاولى / الجزء الأول ، دار الجليل ، بيروت .

١٢. النردي ، علي احمد ، ١٩٩٤ ، " القواعد الفقهية " ، الطبعة الثالثة ، دار القلم ، دمشق ، .

١٣. سحنون ، محمود ، ٢٠٠٢ ، " الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية رؤية بديلة " ، مجلد العلوم الانسانية ، عدد (١٧) .

١٤. الجوهري ، اسماعيل بن حماد ١٩٥٦ ، ، " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية " ، الطبعة الاولى ، الجزء الخامس ، تحقيق عبد الغفور عطار ، القاهرة .

١٥. ابن منظور ، ١٩٩٢ ، " لسان العرب " ، الطبعة الثالثة ، الجزء (١٣) ، دار النشر ، بيروت.

١٦. فضل الله ، علي فضل الله ، ١٩٨٣ ، " نظريات التنظيم الاداري " ، الطبعة الثانية ، المطبعة المصرية ، دبي.

17. Busse, Franck A., 1990 "Three-Dimension for comanship", American Management Association, Inc., India,.
18. UNSER, HDR in 2001, Oxford University Press, 2001.
19. العاني ، أسامة عبد المجيد ٢٠٠٠ ، " الخصصة واثارها الاقتصادية والاجتماعية " ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد (٢٧) .
٢٠. سويس ، محمد ، ٢٠٠١ " اعلام العلم العربي يتحدثون عن منهجهم في البحث ويعرضون رأيهم في المعرفة البشرية " ، مجلة الجامعة التونسية.
٢١. الهوش ، ابو بكر محمد ، ٢٠٠٥ " نحو ميثاق اخلاقي لمهنة المعلومات " ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والانسانية ، المجلد (٢) ، العدد (١).
2٢. Venkatraman, M.P., 1989 "Involvement and Risk Psychology and Marketing", Vol. 3, No. 3.
٢٣ . السندي ، ٢٠٠٠ ، طلعت بن عبد الوهاب بن عبد الله ، "التطور التكنولوجي واثره على العاملين" ، مجلة الاداري ، العدد (٨٢) .
24 . الزعبي ، حسن علي عبد ١٩٩٩ ، " اثر نظام المعلومات الاستراتيجي في بناء وتطوير المزايا التنافسية وتحقيف التفوق التنافسي " ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
25. برهان ، محمد نور ، ١٩٨٩ ، " تقنية المعلومات وتحديات الادارة العامة العربية في عقد التسعينات " ، المجلة العربية للادارة ، العدد (٣٠) .
26. توفلر ، الفين ، ١٩٧٤ ، " صدمة المستقبل المتغيرات في عالم الغد : ، ترجمة محمد علي ناصف ، دار نهضة العرب ، القاهرة .
27. Harindarnath and J. Biebenau, 1993 "Information Technology Policies and Application in the Commonwealth developing countries, Commonwealth Secretariat, London .
28 . عبد القادر ، غازي ، عايد ، ٢٠٠٢ ، سفاريني ، " اساسيات علم البيئة " ، دار وائل للنشر ، الاردن .
29. احمد ، عزت السيد ، ٢٠٠٤ ، " الثورة التقنية والتغير القيمي " ، دراسات وبحوث ، العدد (٨٨).

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.